

الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الدوحة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

قدمت هذه الورقة في ندوة "الإسلاميون والثورات العربية.. تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة" بالدوحة - 11 و 12 سبتمبر/ أيلول 2012

حول الحقوق السياسية في سياق صعود الإسلاميين

الحاج علي وراق

صحفي وكاتب سوداني

الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الدوحة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - جامعة المجلس



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

أولاً: مقدمة



الحاج علي وراق

هذه ورقة تعرف في مصطلح الأكاديميين بورقة موقف، وبهذه الصفة لا تتأسس على الإحالات والهوامش، وإنما على تقديري الشخصي لدلالات الأفكار ومترتباتها المنطقية.

ولأغراض الورقة فإن المقصود بالحقوق السياسية تلك الحقوق التي حددها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمقصود بالإسلاميين المسلمون الذين ينخرطون في إطار حركات سياسية تهدف للوصول إلى السلطة وإنشاء نظام (إسلامي) ودولة (إسلامية).

ثانياً: الحقوق السياسية

اعتمدت الأمم المتحدة العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 12 ديسمبر/كانون الأول 1966، وبدأ نفاذه في 23 مارس/آذار 1976 وفقاً لأحكام المادة 49، ووقّعت عليه 167 دولة، وصادقت عليه 74 دولة، وامتدعت عن التوقيع عليه ثلاث دول فقط (تايوان والفاتيكان وكوسوفو).

ويمكن القول: إن العهد الدولي يعبر عن أكثر التعريفات اتفاقاً عليها للحقوق المدنية والسياسية، بحسب ما ترى غالبية الإنسانية المعاصرة، أو بمعنى آخر يعبر عن (الحكمة) التي توصلت إليها التجربة الإنسانية.

ويتكون العهد الدولي من 53 مادة تتضمن طائفة واسعة من الحقوق السياسية والمدنية، ويمكن تلخيص أهم الحقوق في الآتي:

- الحق في الحياة: حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً (المادة: 6).
- لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان أحد من حريته (المادة: 9).
- حرية الاعتقاد: لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره (المادة: 18).
- حرية التعبير: لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها (المادة: 19).
- حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك حق إنشاء النقابات (المادة: 22).



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

المنحة: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

- حرية التجمع السلمي (المادة: 21).
- الحق في الانتخاب (المادة: 25).
- لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن يُحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائرهم أو استخدام لغتهم (المادة: 27).
- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد (المادة: 3).
- المساواة أمام القانون: الناس جميعاً سواء أمام القانون، ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساوٍ في التمتع بحمايته، وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز، وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب (المادة: 26).
- لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة (المادة: 7).
- لا يجوز استرقاق أحد، ويُحظر الرق والاتجار بالرقيق (المادة: 8).
- الحق في المحاكمة العادلة والمساواة أمام القضاء (المادة: 14).
- الحق في الخصوصية: لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو دينه أو مراسلاته... ومن حق كل شخص أن يحمي القانون من مثل هذا التدخل (المادة: 17).
- تُحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية أو تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف (المادة: 20).

ثالثاً: المنطلقات الرئيسية للإسلاميين وأثرها على الحقوق السياسية والمدنية

(1) الإسلامي شمولي

ينطلق الإسلاميون من مقولة مركزية بأن (الإسلام دين ودولة) و(مصحف وسيف)، وتشمل (الأحكام الإسلامية) كل مجالات الحياة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية... إلخ.

ويترتب على هذه المقولة عدة نتائج، أهمها:

- أن النظام (الإسلامي) الذي يسعى إليه الإسلاميون لا يكتفي بمجرد السيطرة على السلطة السياسية، وإنما يستخدم هذه السلطة لإعادة صياغة كل مجالات الحياة الإنسانية، وبهذا فإن النظام (الإسلامي) يسعى إلى السيطرة حتى على (خويصة النفس)، أي على الضمير الشخصي! كما قال أحد أهم مفكري الإسلاميين؛ مما يعني أن النظام الإسلامي نظام شمولي يحدد لمواطنيه، ليس فقط حكاهم، وإنما أفضلياتهم الأخلاقية



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الطبعة: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

والثقافية والفنية، وبذلك فإنه يرد البشر إلى ما يشبه العجموات! فيخالف جوهر الطبيعة الإنسانية، وينتهك حرية الاختيار المبدئية، والحق في الخصوصية.

• ويتناقض مبدأ شمولية الإسلام مع العقل والمنطق ونصوص الإسلام نفسها:

- يتناقض مع العقل والمنطق لأن (الإسلام) إذا فهم منه نصوص القرآن والسنة، فإن النصوص متناهية، بينما وقائع الحياة غير متناهية، ولذا فلا يمكن أن تشمل النصوص كل مجالات الحياة.
- هناك نصوص دينية عديدة تتحدث عن (أنتم أعلم بشؤون دنياكم)، وعن (الاجتهاد) فيما ليس فيه نص، وعن منطقة (العفو) في التشريع، أي المجالات التي تُركت خلواً من التشريع رحمة بالعباد، فضلاً عن أن تلاميذ المدارس يعرفون الشائع من السيرة النبوية عن موقعة بدر، مما يفهم منه أن هناك مجالات تُركت (للرأي) وليس الوحي.
- ولا يمكن الحاجة لأجل شمولية الإسلام بزعم أن (الاجتهاد) بناء على المبادئ الكلية يمد التشريعات لتشمل كل شيء، ذلك لأن إضافة البشري (الاجتهاد) إلى المقدس (النصوص) لا ينتج إسلاماً مقدساً، وإنما رأياً بشرياً لا يصح ترسيمه بوصفه (الإسلام) بألف ولام التعريف!
- ويؤدي القول بشمولية الإسلام إلى انكفاء حضاري يغلق عالم المسلمين على خصوصية مدعاة، تنأى عن أخذ الحكمة من أي المصادر جاءت، ومع التقدم النسبي لغير المسلمين في العالم المعاصر، فإن مثل هذا الانكفاء يعني الازورار عن أهم المنجزات الإنسانية، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية، وقاعدتها الرئيسية الديمقراطية، بما يعنى أن يقوم النظام السياسي على (بيعة) غير محددة الإجراءات وغير محددة الفترة الزمنية، وأن يقوم النظام الاجتماعي على التمييز ضد النساء وضد معتقي وأصحاب الأديان الأخرى، وتقوم العلاقات الدولية على مفاهيم الولاء والبراء ودار الإسلام ودار الحرب، وغيرها من المفاهيم التي لم تعد تلائم حقائق الحياة المعاصرة.
- ويترتب على القول بشمولية الإسلام أن تتم (أسلمة) كل مجالات الحياة، وعلى ما في ذلك من انتهاك للحريات والخصوصيات فالأخطر أنه يؤدي إلى تقديس الاختيارات البشرية، فيتم تقديس المشاريع السياسية بما يجعلها غير قابلة للفحص والنقد والمساءلة، فيكون الحاكم ظل الله في الأرض، وتحول معارضته إلى معصية لله وخروج على ما في الدين بالضرورة!

وتؤدي (أسلمة) العلوم إلى تقديس مستوى معين من المعارف، باعتبارها معرفة مطلقة ونهائية، مما يغلق عملياً إمكانية التقدم العلمي اللاحق.

كما تؤدي (أسلمة) الفنون إلى فرض مقاييس شكلانية وبرّانية على الفنون تقمع حرية الإبداع.

وكذلك تؤدي (أسلمة) الحياة الاجتماعية إلى فرض أفضليات جهة ما باعتبارها مقاييس إلهية ونهائية، وهذا خلاف تناقضه مع المشيئة الإلهية، التي أرادت للبشر حرية الاختيار، فإنه كذلك يلوث المجتمعات بالمنافقة والكذب، ويفقر الحياة الإنسانية، ويضرب على المجتمعات نقاباً بغيضاً من الكأبة.



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

العدد: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

ويمكن تعريف الإسلامي بأنه مسلم وزيادة، بمعنى أنه يتأول الإسلام تأويلاً مسرفاً متزيّداً، تأويلاً يجعل الإسلام شمولياً منغلّقاً وانكفائياً، وبذلك ينطبق على الإسلامي القانون العام بأن (الشيء إذا زاد عن حده انقلب ضده)، وينقلب التأويل الإسلامي للإسلام إلى إسلام ضد الإسلام! لأن الإسلام دين الرحمة ترك مجالاً للعقل والحكمة الإنسانية البشرية، بينما الإسلامي يريد إسلاماً (شاملاً) يجمع الحريات ويلجم تطور الفكر والعلوم والفنون وينتهك الخصوصية!

والمسلم حتى حين يتعبد يتوجه إلى الله تعالى خائفاً وراجياً القبول، بينما الحزب (الإسلامي) إذ يطرح آراءه الظنية يخوض بها مجالات بطبيعتها ظنية، يلقيها وهو على يقين وثوقي بأنه حامل (الإسلام) بالألف واللام، فكأنه لا يرجو حساباً وقد حلّ محلّ الديان! وقال ديستوفسكي: "إذا كان الله غير موجود فكل شيء مباح"، قاصداً بذلك أن الملحد المتسق مع مبدئه يبيح لنفسه كل شيء، بما في ذلك القتل! والحزب (الإسلامي) الذي يرى في نفسه مرجعاً للخير وللصواب ويتصرف وكأنه حلّ محلّ الله تعالى، فإنه يتصرف عملياً وكأن الله غير موجود! فيجيز في النهاية كل الوسائل لتحقيق غاياته السامية المقدسة، فيجوز ما لا يجوز، ويمعن في استرخاص الحقوق والحرمان!

(2) الإسلامي "نوصي" و"حركي"

يدّعي الإسلامي أنه يريد تطبيق (الإسلام)، أي تطبيق النصوص، ولكن النصوص حمالة أوجه، واختلف المسلمون سابقاً وحالياً في تأويلها باختلاف معارفهم ومصالحهم وأمزجتهم، ولكن الإسلامي يرى في تأويله التأويل الوحيد الصحيح، وفي حال تسلمه السلطة الكاملة فإنه يشيع في المجتمع مناخاً عاماً من الإرهاب الفكري، مناخاً يقمع التساؤل والنقد والمساءلة، وبذلك يهدد الصحة العقلية للمجتمع، ويقمع منافسة المشاريع والاختيارات، ويكبح تطور الفكر والعلوم، فضلاً عن أنه يجعل معارضته معارضة لله تعالى!

ولكن الإسلامي ليس "نوصياً" وحسب، وإنما كذلك (حركي) يستهدف الوصول إلى السلطة، وكثيراً ما يتناقض تأويله لنصوصه مع مقتضيات حركيته، ولكنه في الغالب الأعم لا يستند إلى ذلك لتطوير منهج متسق ونظامي لمعالجة النصوص، فيكتفي بانتهازية سياسية، تتغافل عن النصوص غير المرغوب بها في الفترة المحددة، واستخدام ذات النصوص في فترات أخرى بحسب المصلحة السياسية، وهذا ما يجعل استنارة أي إسلامي استنارة غير مأمونة وقابلة دوماً للارتداد.

وفي ذلك يمكن إبراد أمثلة كحرية الاعتقاد، وحقوق النساء، وحقوق غير المسلمين، والموقف من العنف، فإذا كان الإسلامي أميناً لتأويله السلفي القاضي بالالتزام بالنصوص، بغض النظر عن مقاصدها وسياقها، فليس له سوى (الردة) لحرية الاعتقاد، و(الجزية) أو السيف لغير المسلمين، والتمييز ضد النساء، ولكن إعلان مثل هذه المواقف مكافئ سياسياً، ولذلك إما يتم التحايل بإعلان خلاف ما يبطن، أو التغاضي عن النصوص غير المرغوب فيها سياسياً وكأنها غير موجودة، بلا مناقشة معلنة وبلا منهج محدد، مما يجعل مثل هذا التغاضي غير مبذول لقواعد الإسلاميين أنفسهم، وقابلاً للتراجع في أية لحظة!



الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الطبعة: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

(3) الإسلامي مفارق للأزمنة المعاصرة

النظام الإسلامي -بحسب تصور الإسلاميين- نظام قائم على (تقوى) الأفراد، على صِدِّيقية أبي بكر، وعدل عمر بن الخطاب، وحلم عثمان بن عفان، وعلم علي بن أبي طالب، رضوان الله عليهم أجمعين، وعلى هذا الأساس فإن مخطط الإسلاميين يركز على تربية أشخاص أتقياء يصونون حقوق الخلق بمراعاتهم حقوق الخالق عليهم.

ولكن (تقوى) الأفراد غير كافية لتأسيس نظام سياسي ملائم وحامل للقيم الإسلامية الأساسية، بدليل التاريخ الإسلامي نفسه، حيث اقتتل الصحابة رضوان الله عليهم حول الإمامة، رغم تقواهم الشخصية التي لا يتطرق إليها الشك، مما يؤكد الحاجة إلى المؤسسات الكفيلة بفض الخلافات على أساس سلمي، خصوصاً في العالم المعاصر القائم على المؤسسات بأكثر مما يقوم على الأفراد.

وفي مثل هذا العالم فإن استلهم عدل عمر رضوان الله عليه، مثلاً، يعني البحث عن نظام عادل في المقام الأول، ومؤسسات تؤدي في دينامياتها وتوازنها وتضابطها إلى تطوير قيمة العدالة، وذلك الكفيل بضمان عدل الأفراد، فإذا لم يكونوا عادلين يتناقضون مع النظام والمؤسسات العادلة، فسوف يؤدي ذلك عاجلاً أو آجلاً لإزاحتهم لعدم المطابقة.

وهكذا فإن بحثاً جدياً عن نظام ملائم في الأزمنة المعاصرة لا بد أن يتجاوز الحديث التبسيطي والاختزالي عن شروط (إمامة) الأشخاص، ليبحث في خصائص النظم السياسية والمؤسسات، وفي ذلك لا يسعف أي كتاب أحكام سلطانية سابق.

(4) الإسلامي عقابي وليس حقوقياً

أهم ما يميز النظام (الإسلامي) لدى الإسلاميين (الشريعة الإسلامية)، وهي مفهومة لدى أوسع قطاعاتهم باعتبارها العقوبات الحدية!

والعقوبات في حد ذاتها لا تميز إيجاباً أي نظام، وإلى ذلك أشار الحديث النبوي: «إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد». وتطبق حالياً عديد من الأنظمة المسماة إسلامية العقوبات الحدية، ولكن ذلك لم يجعلها نظماً تضمن كرامة الإنسان وحرية وسعاده وتقدمه، وفي المقابل فإن نظماً ديمقراطية علمانية لا تطبق العقوبات الحدية أكثر احتراماً للإنسان وأكثر جاذبية للمسلمين أنفسهم، فالمسلمون يلجؤون من الاضطهاد تحت أنظمة بلدانهم الإسلامية إلى بلدان الغرب ذات الأنظمة الديمقراطية العلمانية، وما من عاقل الآن يمكن أن يختار السودان أو إيران أو السعودية بديلاً عن سويسرا!

وإذا كان النظام السياسي نظاماً تعاقدياً، فإن اختزال واجب الحكام في تطبيق (العقوبات) قسمة ضيزى تعفي الحكام من مسؤولياتهم الأكثر أهمية (سد الجوع وتوفير الحرفة)، وتشكل العقوبات المعزولة عن إطارها الاقتصادي الاجتماعي الصيغة الأكثر ملاءمة للطغيان وغمط الحقوق، هذا بينما يجعل النظام المرتكز على الحقوق العقوبات استثنائية وعارضة، وفي حال تطبيقها تُطبَّق على أساس المساواة والعدالة والرحمة، وليس مصادفة أن كثيراً من

الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الدوحة، 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

المترفين الآن يرون في النظام المرتكز على العقوبات والمسمى إسلامياً الصيغة الأكثر نجاعة لحراسة مصالحهم بأغلبية المقدس، وعلى كلِّ فإن نظاماً يستمد مشروعيته من العقوبات لا يمكن أن يكون جاذباً أو ملهماً في عصر حقوق الإنسان!

رابعاً: الإسلاميون والحقوق-الممارسة كمعيار

يمكن اعتبار الحركة الإسلامية السودانية الحركة الأكثر تميزاً في العالم الإسلامي. تطورت في بيئة متسامحة فلم تتعرض للملاحقة والاضطهاد كمثيالاتها. وكانت قيادتها الأكثر انفتاحاً قياساً بالإسلاميين الآخرين، فجمعوا بين الثقافة الإسلامية وبين التخرج في أفضل الجامعات الغربية. وشاركت الحركة الإسلامية السودانية في الحكم على فترات، ثم استولت على السلطة بصورة كاملة في 30 يونيو/حزيران 1989 لفترة امتدت لأكثر من عشرين عاماً، وكانت تجربتها الأسوأ في تاريخ السودان الحديث.

انتهت تجربة الإسلاميين السودانيين إلى الفشل، وانتهى نظامها السياسي باعتقال مؤسسها ومفكرها الأساسي الدكتور حسن الترابي!

وفشلت في الميدان الذي اختارته: ميدان الأخلاق، فحولت السودان إلى واحد من أكثر 5 دول فساداً في العالم، بحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية، والأكثر فساداً في تاريخ السودان الحديث، كما يشهد كثير من قادة الإسلاميين في شهادات موثقة.

ولأن الفساد تحول إلى ظاهرة شاملة، وإلى نظام مؤسسي، فإنه يؤكد أن الخطأ ليس في انحراف أشخاص أو فئنة أفراد، وإنما في الأفكار الفاسدة التي أسست نظاماً فاسداً، ازورَّ عن الحكمة الإنسانية، وما طورته من أفكار ومؤسسات ونظم كفيلة بمكافحة الفساد، مثل مراقبة الحكام عبر برلمان منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام، والنظم الإدارية والمحاسبية الحديثة... إلخ.

والأخطر أن النظام انتهى إلى الإبادة الجماعية: إلى إنكار حق الحياة لمجموعات سكانية سودانية، إلى القتل بالهوية، وحرق القرى، وإلقاء الأطفال في النيران المشتعلة، واغتصاب النساء، وغيرها من الانتهاكات الواسعة والجسيمة لحقوق الإنسان، والتي وثقتها تقارير ذات مصداقية، ويوثقها (المعرض الإنساني) المأساوي في معسكرات النزوح واللجوء التي دُفع إليها أكثر من مليوني سوداني، فما الذي دفع كل هؤلاء إلى مغادرة مناطق سكنهم وجذورهم الاجتماعية؟! تزعم دعاية الإنكار أنهم ذهبوا بلا سبب وكأنهم مجانين! ولكن حين يصاب ملايين الناس بمثل هكذا جنون مدعى، ألا يستدعي مسألة كامل الثقافة السياسية والمؤسسات والممارسات التي دفعت إليه؟! إنكار متهافت، والحقيقة أنهم ليسوا مجانين، وإنما واجهوا عنفاً مجنوناً منفلاً من أي عقول إنساني أو أخلاقي أو ديني.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

الإسلاميون والثورات العربية

تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة

الطبعة: 11 - 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون - قاعة المجلس

وقد قادت إلى الإبادة عدة أسباب، منها الأيديولوجية التي تنكر الحقوق، بما في ذلك حق الحياة، على معارضي الدولة (الإسلامية)، والأيديولوجية التي تقدس العنف، وترى فيه أداة كونية شاملة لممارسة السياسة، والتي تجوز الوسائل كل الوسائل، في سبيل الغاية المقدسة السامية، وكذلك التي تشرعن سلطتها على أساس السماء، وليس على مطلوبات الأرض وإنسانها من حقوق وحرّيات وعدالة وتنمية وخدمات.

وإذا كانت السلطة الكاملة للإسلاميين الأكثر انفتاحاً في السودان قد أدت إلى الإبادة الجماعية، فإن أية سلطة كاملة لأي إسلاميين آخرين ستؤدي في الحد الأدنى إلى إنكار جسيم وفادح للحقوق السياسية والمدنية.

وإذا أراد الإسلاميون نتيجة مغايرة عن النتيجة المترتبة منطقياً عن طرائق تفكيرهم ومنطلقاتهم الرئيسية؛ فالحل أن يتواضعوا كمسلمين ديمقراطيين، يستلهمون القيم الدينية -والاستلهام يختلف عن ادعاء امتلاك حقيقة الإسلام بصورة كاملة ونهائية-، وأن يؤسسوا استلهامهم على قاعدتي (لا إكراه في الدين) و(أنتم أعلم بشؤون دنياكم)، وعلى الحكمة الإنسانية التي تشكّل الديمقراطية تنويجها، كأفضل النظم السياسية للإنسانية المعاصرة.

انتهى